

لبنان ينفي وجود اتصالات مع إسرائيل بشأن موضوع انسحاب «الجنوبي» من جزين

بيروت، الشرق الأوسط

وأضاف: «أما عن انسحاب قوات لحد من جزين فإن جزين ليست ضمن المنطقة الآمنة وإن السيطرة عليها تمت بناء على طلب من اللواء أنطوان لحد قدمه إلى القيادة الإسرائيلية في العامين 1985 و1986 كشرط لتولية مسؤولية قيادة الميليشيا». وأضاف: «تفضل الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة الآمنة ضمن محادثات تجرى قريباً مع سورية».

وكانت فكرة انسحاب الميليشيات من بلدة جزين التي تبعد 25 كيلومتراً عن مدينة صيدا قد طرحت في أوقات سابقة واتخذت أشكالاً مختلفة، بيد أن المسؤولين اللبنانيين رفضوها مراراً، فالمبادرات الدولية التي أطلقت بين حين وآخر في الماضي، ومنها مبادرة أميركية وأخرى فرنسية تحت تسميات مختلفة «لبنان أولاً» و«جزين أولاً» رفضها لبنان لأنها لا تنطلق من واقع متطلبات الساحة اللبنانية والشعب اللبناني، بقدر ما هي استجابة للشروط الإسرائيلية للاستفراد بالمقاومة، من جهة والفصل بين المنسحبين اللبناني - السوري من جهة ثانية، واللافت أن إذاعة «صوت الجنوب» الناطقة باسم ميليشيا «الجنوبي» لم تعلق على الأمر وتعمدت عدم الإشارة إليه من قريب أو بعيد.

نفي لبنان أمس وجود اتصالات «مباشرة أو غير مباشرة» مع إسرائيل بشأن الانسحاب من بلدة جزين التي تردد أن قائد ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» أنطوان لحد أبلغ قيادة الاحتلال عزمه على سحب قواته من جزين ومحيطها بعد الخسائر التي تكبدته في الغزاة الأخيرة في المنطقة. وفضلت الأوساط الرسمية اللبنانية عدم التعليق على موضوع الانسحاب، مكتفية بتزويد ما قاله رئيس مجلس الوزراء سليم الحص: «فلتسحب إسرائيل، ونرى بعد ذلك ما سنفعل».

واعتبر وزير الإعلام اللبناني أنور الخليل حديث لحد عن الانسحاب «بالون اختبار»، وقال: «يجب أن لا يتسبب الأمر، فهذا ليس أول بالون اختبار وليست أول عملية نزع الرماد في العيون، فالانسحاب يجب أن يكون كاملاً دون قيد أو شرط تنفيذاً للقرار 425». وأضاف: «لقد قلنا وتردد أن هذه المواضيع لا نهمنا إطلاقاً، وما نهمنا هو القرار الأساسي الذي اتخذته الحكومة الحالية بأنه يجب تطبيق القرار 425 من دون قيد أو شرط، وهو الأساس الذي تركز عليه جميع عمليات السلام، وثانياً إن المنسحبين اللبناني والسوري متباعدان متحدين ومتصلين، والدولة تنتهج سياسة دعم المقاومة وصمود المواطنين، ونحن لسنا في وارد التغيير في سياستنا».

وفي المقابل اعتبرت فاعليات بلدة جزين المحتملة أن الأمر «جدي هذه المرة»، وطالبت بمحاكمة عادلة لشباب المنطقة المنضوين تحت لواء الميليشيا، وفق ما أرتكبوته.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية رفضها التعليق على مسألة الانسحاب قوات لحد من جزين، مشيرة إلى «أن الموضوع سيكون موضوع تعليق إسرائيلي خلال الساعات المقبلة»، وقال عضو الكنيست الإسرائيلي يوسي بيلين (حزب العمل): «إن الوعد الذي أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهود باراك بالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني خلال عام ما زال قائماً».

وفي هذا الإطار التقى البطريرك الماروني نصر الله صفير احد فاعليات بلدة جزين المحامي كلود عازوري الذي قال انه «وضع البطريرك في صورة الوضع الجنوبي عموماً وجزين خصوصاً». واعتبر «أن جزين تعيش اليوم الفرحة والغصّة معاً، الفرحة بأمل زوال الاحتلال بعد 15 عاماً. والغصّة بوضع شبابنا المجهول ممن انضموا الى جيش لحد نتيجة مختلف أنواع الضغوط والتهديد والتجنيد الاجباري. وهم يريدون العودة الى أحضان الدولة ويرفضون الخروج من المنطقة مع لحد الذي يعدهم بالمحافظة عليها. ويسألوننا: ماذا نفعل؟ هل تبقى مع لحد ونخرج من المنطقة أم نعود الى الدولة ولا نعرف المصير». وأضاف عازوري: «أولادنا يرغبون في العودة الى الوطن. وعلينا السعي لأخراجهم من القدر الجهنمي الذي يرسمه لهم لحد وتخليصهم من هذا القدر بإعطائهم المجال بالمطالبة بحقوقهم من خلال القوانين اللبنانية، وأن يحاكموا حسب المسؤولية التي ارتكبها كل منهم. وخلاف ذلك، لا أمل لدينا سوى الفرحة بزوال الاحتلال والالتحاق بالدولة».

وأشار عازوري الى «أن الاهالي ليسوا خائفين، لكنهم يطلبون تخليص اولادهم وعودتهم الى أحضان الدولة بأقل قدر ممكن من الأضرار ولو كانوا مسدّنين، لأن من واجب الدولة انقاذ ابنائها من الاخطار المحدقة بهم، وتطبيق القوانين على الجميع».

الحكمة العليا الإسرائيلية تبحث إطلاق المعتقلين اللبنانيين

بيروت: «الشرق الأوسط»

تبحث المحكمة العليا في إسرائيل طلباً مقدماً من أحد المحامين ومن بعض المنظمات الاسرائيلية التي تعنى بحقوق الانسان للافراج عن المعتقلين والاسرى اللبنانيين. وقالت اذاعة اسرائيل ان تسعة قضاة من المحكمة يبحثون طلباً للافراج عن المعتقلين حيث تعتبر الجهة التي تقدمت بالطلب «ان توقيف عدد من الاسرى اللبنانيين غير قانوني لأنه لا توجد احكام قضائية بحقهم، كما أنهم لم يخضعوا لأي محاكمات».

وتأتي هذه التطورات عقب العمليات الناجحة للمقاومة التي تمكنت من قتل معظم مسؤولي الميليشيا في جزين، فيما تواجه هذه الميليشيا صعوبات في تأمين العناصر المطلوبة لتغطية انتشارها في المنطقة مما دفعها الى الانسحاب من مواقع عدة على مرحلتين، الاولى قبل عام ونصف عام حيث أخذت كفرالوس، وصفارية. والمرحلة الثانية قبل أشهر حيث أخذت بسري، وضهر المشنقة، وانان وصولاً الى روم. وتدليلاً على هذا الواقع المتردي الذي بلغته الميليشيا يقول سائقو الشاحنات التي تنقل مواد البناء من منطقة جزين الى صيدا ان

الميليشيا، تطلب من آخر سائق ان يعمد الى إقفال بوابة العبور في روم تحت مراقبة احد عناصر الميليشيا الذي يقع منزله على مسافة 300 متر من البوابة.

وتشير مصادر أمنية في منطقة جزين الى ان انطوان لحد يعتزم في حال تنفيذ انسحابه من منطقة جزين اقامة معبر واستحداث بوابة عبور جديدة على مقربة من كفرحونة التي تبعد بضعة كيلومترات عن جزين. وهي منطقة تطل على قرى اقليم التفاح وقرى البقاع الغربي.

يشار الى أن جزين هي خارج النطاق الجغرافي الذي يحدده القرار 425 الصادر عن مجلس الامن عام 1978 ويقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية دون قيد أو شرط عقب اجتياحها الاول للجنوب اللبناني عام 78، في حين أن جزين احتلتها اسرائيل عام 1982 اثر اجتياحها لبنان ووصولها الى بيروت. وبعد انسحاب اسرائيل من الجبل وبيروت وصيدا وصور والنبطية عهدت الى قوات لحد السيطرة على منطقة جزين منذ عام 1985.

واعتبر «حزب الله» ان أي انسحاب يحدث سواء في جزين أو بيت ياحون أو أي من الأراضي اللبنانية المحتلة «انما هو انسحاب بفعل المقاومة ودماء الشهداء». وأكد «أن المقاومة ستواصل ضرب رؤوس العمالة وأن العمليات الاخيرة في جزين وبيت ياحون جعلت جيش العملاء يعد أيامه الاخيرة مع بدأ الانهيار والتفكك».